

**حفل تكريم بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان**

**الاثنين 16 دجنبر 2019**

**الرباط**

**(مقر مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين)**

**السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان**

**السيدات والسادة،**

احتفلنا رفقة شركائنا في السنة الماضية، في هذه القاعة بالذات، بمرور سبعين سنة على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد حرصنا آنذاك على تكريم شخصيتين بارزتينمن المشهد الحقوقي المغربي.

وتكريسا لهذا التقليد، المستمد من ثقافة الاعتراف، التي نحن في حاجة إلى تعزيزها أكثر فأكثر داخل مجتمعنا المغربي، نلتئم اليوم من جديد بمناسبة الذكرى الواحدة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.هذا الإعلان الذي يعد بِحَقّ أولَ نظام معياري من نَوْعِه وأَوَّلَ تكريس كوني للكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية بدون استثناء ولحقوقهم المتساوية، والذي صاغه وناقشه، قبل اعتماده، ممثلون لمختلف الثقافات والحضارات والتوجهات من جميع أنحاء العالم.

لا غَرْوَ إذن أن يكون الإعلان مُحَصِّلةً للعديد من الإعلانات والمحاولات السابقة التي عرفتها الإنسانية في بقاع شتى من العالم من أجل تقعيد حقوق الإنسان، وأن يجسد عصارة ما جاءت به مختلف الحضارات والديانات والفلسفات من قيم ومبادئ ومفاهيم ومضامين حقوقية.

لذلك اسْتَحَقَّ أن تكون مضامينه وصياغته كونية. فهذه الكونية التي تجمعنا اليوم، بوصفها كونيةًللحقوق وللاعتراف بالحقوق، تشكل واحدة من أبرز المرتكزات التي تؤطر عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مسعاه الحَثِيثِ نحو ضمان الانتصاف على جميع المستويات،ومن أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وتكريس فعليتها، ومن ثَمَّة، في حرصه على الاحتفاء بالمدافعات والمدافعين حقوق الإنسان والاعتراف بفضلهم الأكيد في هذا المضمار.

**السيدات والسادة،**

إن احتفاءَنا اليوم ببعض الفاعلات والفاعلين في مجال حقوق الإنسان، احتفاءٌ بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كونيته وشموليته وعدم قابلية مضامينه للتجزئة، بقدر ما هو وفاءٌ بالالتزام بتفعيل التوصيات الواردة في إعلان مراكش بشأن توسيع الفضاء المدني وتعزيز دور المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم، والذي اعتمده التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في شهر أكتوبر من السنة الماضية.

إننا نريد لهذا الاحتفاء أن يكون تكريسا لسيرورة اعتراف بالتضحيات والمجهودات التي يبذلها الفاعلون، جميع الفاعلين بدون استثناء، في مجال حقوق الإنسان.

ولا يسعنا، بهذه المناسبة، إلا أن نسجل أمرين في غاية الأهمية:

- يتجلى الأول في صعوبة الفصل في اختيار الأشخاص المُزْمَعِ تكريمهم. لأن الأمر، عند المكرمين قبل غيرهم، يستحقه كل من أنجز خطوة أو قام بعمل في سبيل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. قد يتعلق الأمر برسم لوحة أو تلحين أغنية أو تدبيج مقالة أو نظم قصيدة أو كتابة مسرحية أو إخراجها أو حتى بمجرد الإشارة إلى انتهاك لحق إنساني أو بسط بند من بنود حقوق الإنسان أو ترافع ضد خرق أو معالجةلآثاره أو مساهمة في الوقاية منه... فبمثل هذه المبادرات، قَلَّ شأنُها أو كَبُرَ، نتقدم في سيرورة فعلية الحقوق والحريات.

- أما الثاني فيتصل بالأثر الذي يخلفه تكريم الفاعلات والفاعلين الذين وقع عليهم الاختيار. فهذا الأثر يشمل بلا شك جميع الفاعلين في مضمار حقوق الإنسان، بما أن هذا التكريم هو في النهاية تكريمٌ للفعل الحقوقي، لأننا، جميعا، نؤسس لفعلية الاعتراف بالمجهودات التي يبذلها الفاعلون الحقوقيون. زِدْ على ذلك أن التكريم ليس غاية في ذاته، لأن الأشخاص المكرمين ليسوا في حاجة إلى ذلك، ولأن التكريم في رمزيته إنما يجسد انعكاس قيم حقوق الإنسان على المدافعين عنها والفاعلين في شتى مجالاتها. فالفعل الحقوقي، هو في حقيقته إنصات للآخر وتَمَرُّسٌ على العمل في صمت.

من هذا المنطلق، نود أن تكون هذه الاحتفالات اعترافا مشتركا ومتبادلا بين المحتفى بهم وباقي الفاعلين الحقوقيين. وبالنتيجة، فحتى عندما يتبادلون الأدوار فإنهم لا يشعرون بتغير المواقع، لأن الموقع، في كافة الأحوال، هو موقع حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

**السيدات والسادة،**

لقد ساهمت المرأة بشكل كبير في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمناقشات العميقة التي مهَّدَتْ لبلورته. لذلك نهنئ اللجنة على تفعيلها لمبدأ المناصفة (وهو مبدأ دستوري) باعتباره أحد معايير هذا التكريم.

وإذ نشكر اللجنة برئاسةالأستاذة الشعبي فاطمة وجميعالأعضاء، فإننا نهنئ اللجنة على تحديد قواعد العمل وعلى وضع معايير اختيار المحتفى بهم. وعلى هذا النحو، فإن المحتفى بهم أسماء وازنة في حماية الحقوق والنهوض بها.وتتميز هذه الأسماء ب:

* حضور فئة الشباب، إعمالا لشعار الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان هذه السنة وهو: "*الشباب يدافعون عن حقوق الإنسان*" واعتباراللدور الذي يمكن أن يلعبه الشباب في تحقيق التغيير، واعترافا بدورهم في المشاركة في الحياة الديمقراطية وبناء دولة سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.
* حضور البعد الإفريقي. ولا يفوتني أن أهنئ اللجنة على استحضار انتمائناالإفريقي، ومواكبة المؤسسات الوطنية القارية ليشمل التكريم أيضاشخصية من دولة إفريقية، ترأست المؤسسة الوطنية ببلدها وكانت وزيرة لحقوق الإنسان وتواصل انخراطها في الدفاع عن حقوق الإنسان لاعتبارها محامية.
* كما أهنئ شخصيتين واكبتا التحولات الديمقراطية والتشريعية منذ عشرين سنة وبصمتا برأيهماومواقفهما عددا من المحطات الحقوقية...

وسنعمل كمجلس وطني لحقوق الإنسان على تعزيز عمل المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في شتى المجالات.

وشكرا لحضوركم ولاقتسامكم معنا هذا الاحتفاء.